البُعد التداولي لعود الضمير على غير مذكور عند العيني في كتابه عمدة القاري

أ.م.د. عزت ابراهيم حماش أ.م.د. مهند مجيد برع
جامعة تكريت /كلية الآداب

الملخص

حاول هذا البحث الكشف عن الوظيفة التداولية التي تؤديها الضمائر في سياق الخطاب للحديث النبوي الشريف، تلك الوظيفة التي لا يمكن أن تحدد أبعادها الدلالية إلا من خلال انتظامها في سياق معين؛ لأنها عناصر إحالية تقوم بوظيفتين : لفظية تتمثل بعود الضمير إلى مرجعه المناسب، ودلالية تكشف الغاية المتوخاة من عود الضمير وما يترتب عليه من أثر دلالي تداولي له قيمته في دلالة النص، وقد حاولنا دراسة ذلك من خلال الممارسة التراثية المتمثلة بشرح العيني لصحيح البخاري متخذين من عود الضمير على غير مذكور في سياق الحديث أساساً لبيان البعد التداولي للإشاريات بوصفها عناصر لغوية تؤدي وظيفة تواصلية في عملية التخاطب.

وقد أثبت هذا البحث أثر دلالة سياق الحديث في تحديد مرجعية الضمير، إذ اتخذها العيني وسيلة كاشفة عن الوظيفة التداولية للضمائر، تلك الوظيفة التي لا تتضح إلا عن طريق سياق التخاطب الذي يتكفل بيان مفسر الضمير من جهة ثم بيان وظيفته التواصلية من جهة أخرى .

الكلمات المفتاحية: البعد التداولي، عود الضمير، دلالة السياق.

المقدمة :

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على من بُعِث بالمنهج الحق وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد :

فإن الضمائر من العناصر الإشارية التي حفل بها النسق اللغوي للحديث الشريف ، كونها روابط إحالية تؤدي وظيفة الربط بين عناصر سياق التلفظ فضلاً عن وظيفة الايجاز والاختصار، أي إنه يؤدي هذه الوظيفة بصورتين : لفظية تتمثل بعود الضمير على مفسره بوصفه عنصراً لفظياً، و دلالية تكشف عن الغاية المتوخاة من عوده وما يترتب عليه من أثر دلالي تداولي له قيمته في دلالة النص .

وقد حوى السياق اللغوي للحديث الشريف روابط كثيرة، من أبرزها ضمير الغائب العائد على مرجعه المتقدم سواء أكان تقدمه لفظياً أم معنوياً كما هو الحال في الضمير العائد على غير مذكور في السياق، وهو ما حاولنا أن نكشف عنه من جهتي الشكل والوظيفة التداولية التي لا تظهر إلا عن طريق إحالته إلى مفسره المعنوي المتقدم ، فالعيني بوصفه متلقياً للحديث الشريف بين القيمة الاستعمالية التداولية للضمائر، تلك القيمة التي أثرت في نفوس المتلقين للحديث النبوي ؛ لذا آثرنا في هذا البحث الموسوم بـ(البعد التداولي لعود الضمير على غير مذكور عند العيني في كتابه عمدة القاري)، أن نبين الوظيفة التداولية لهذا النوع من الضمائر عن طريق الممارسة التراثية التي قدمها العيني في شرح الحديث النبوي الشريف .

وقد اقتضت مادة البحث أن نقسمه على مطلبين : خصصنا الأول لتحديد المفاهيم الآتية: (التداولية، والضمير، والبعد التداولي)، أما المطلب الثاني فقد تضمن دراسة البعد التداولي لعود الضمير على غير مذكور في عمدة القاري. وجاءت الخاتمة مشتملة على أهم النتائج التي توصل البحث إليها .

أما أهم المصادر التي اعتمد عليها البحث فهي كتب شروح الحديث وكتب اللغة والنحو، وكتب الدراسات اللسانية الحديثة فضلاً عن الرسائل الجامعية، والكتب الأجنبية المترجمة.

وحسبنا أننا قد بذلنا ما استطعنا من جهد والله من وراء القصد

المطلب الأول

تحديد المفاهيم

أولاً : مفهوم التداولية :

لا يمكن في هذا المقام استقراء ما قيل في التداولية من حيث المفهوم والوظائف، ولكن في الوقت نفسه لا يحق لنا أن نتجاوز تحديد مفهومها في الدرس اللساني الحديث لما يشكل ذلك من أهمية في دراسة اللغة بوصفها وسيلة تواصل بين المتكلمين والمخاطبين، فالتداولية هي السبيل الذي يدرس اللغة في حالة استعمالها في أثناء عملية التخاطب ؛ لهذا عُرِّفت بأنها: ((دراسة استعمال اللغة في الخطاب ودراسة الإشارات النوعية التي تثبت وظيفتها الخطابية في اللغة))[١]، فهي تُعنى بدراسة ((التواصل اللغوي وتفسيره))[٢] متخذة من الكشف عن توظيف الظواهر اللغوية أساساً لدراسة استعمال النسق اللغوي.

ومما ينبغي له أن يذكر في هذا المجال تعريف التداولية بأنها ((دراسة للغة أثناء استعمالها ... في سياق التخاطب، وتقوم على مراعاة كل ما يحيط بعملية التخاطب، للوصول إلى المعنى و إحداث الأثر المناسب، بحسب قصد صاحبه، وتبحث في الشروط اللازمة لضمان نجاعة الخطاب وملاءمته للموقف التواصلي الذي يوجد به المتلفظ بالخطاب والسامع له))[٣] ويظهر للمتأمل أن هذا المضمون لحد التداولية يعد جامعاً مانعاً لكل ما يحدث في عملية التواصل اللغوي بين المتكلم والمخاطب إذ شمل سياق التلفظ و ما يحيط به من ظروف مصاحبة لها أثر كبير في مناسبة المعنى للموقف التواصلي الذي يجري فيه التخاطب، ولهذا يمكن وصف هذا التعريف كذلك بأنه يتسم باليسر وسهولة الفهم مما يجعله أكثر وضوحاً وانسجاماً مع المفاهيم التداولية، فكأنه يعطي صورة كاملة للعمل التداولي[٤]؛ لأنه يشمل ((المتخاطبين أو أطراف التخاطب ومقاصدهم ومقتضيات الخطاب واستلزاماته، كما يشمل سياقات التخاطب ومقاماته))[٥]، ولعناية التداولية بالسياق قيِّض لها أن يكون أحد مضامينها ((دراسة المقاصد السياقية))[٦]، من هنا لا يمكن أن نغفل أثر السياق في البوح بالبعد التداولي لإحالة الضمير إلى مرجعه ؛ لأن الضمير هو أحد أصناف الإشاريات (الضمائر وأسماء

---

(١) التداولية أصولها و اتجاهاتها، جواد ختام : ١٦.

(٢) التداولية عند العلماء العرب، د. مسعود صحراوي : ١٦ .

(٣) التداولية في الدراسات النحوية : ٢٤، وينظر : الأبعاد التداولية في شرح المفصل لابن يعيش (رسالة ماجستير): ٤ .

(٤) ينظر : الأبعاد التداولية في شرح المفصل: ٤ .

(٥) الأفق التداولي نظرية المعنى والسياق، د. إدريس مقبول مقدمة المؤلف :٢ .

(٦) التداولية أصولها واتجاهاتها: ١٧ .

الإشارة والأسماء الموصولة و ظروف الزمان والمكان) التي لا يمكن أن تؤول إلا داخل سياق الخطاب [١]؛ لأنها لا تعدو أن تكون عناصر إحالية تربط أجزاء النص بعضها ببعض، فهي ترتبط بالسياق ارتباطاً وثيقاً ؛ لهذا عرِّفت الإشاريات بأنها ((تلك الأشكال الإحالية التي ترتبط بسياق المتكلم مع التفريق الأساس بين التعبيرات الإشارية البعيدة عنه))[٢].

ثانياً : مفهوم الضمير :

إن من أهم العناصر الإشارية التي تعنينا في هذا الميدان الضمائر التي تعد من أبرز الروابط الإحالية التي تؤلف النصوص اللغوية، فضلا عن وظيفة الإيجاز والاختصار التي تحققها حين تحل محل الأسماء الظاهرة، فهي تؤدي وظيفة الربط بصورتين : لفظية تتمثل بعود الضمير على مفسره بوصفه عنصراً لفظياً ، ودلالية تكشف عن الغاية المتوخاة من عود الضمير وما يترتب عليها من أثر دلالي تداولي له قيمته في دلالة النص، وقد حدد هاليداي هذا الترابط بقوله: ((الترابط هو مجموعة من العناصر اللغوية التي تضمن الربط بين العناصر الداخلية ... وتتمثل في الضمير العائد، والروابط، والاقتضاءات))[٣]، ومن هذا المنطلق الوظيفي للضمير (الربط والإيجاز) انبثقت عناية علماء العربية به ابتداء من تحديد مفهومه اللغوي والاصطلاحي وانتهاءً بأنواعه ووظائفه، فهو في اللغة يراد به شيئان : أحدهما: ضعف الشيء ودقته، والآخر: غيبة الشيء وتستره[٤]. ولا يخفى ما في معنى الغيبة والخفاء والاستتار والاستتار من قرب إلى مفهوم الضمير ووظيفته في الاستعمال اللغوي. أما في اصطلاح النحويين فقد عرَّفه الرضي (ت ٦٨٦هـ) بأنه: ((ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً أو معنىً أو حكماً))[٥] .

فمن الواضح أن المعنى الاصطلاحي للضمير يدل على قيمته الاستعمالية التي حددها النحاة بالإيجاز والاختصار وإزالة الالتباس، ولعل هذه العلة جعلت ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) يصرح بذلك فيقول: ((وإنما أُتي بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز، واحترازاً من

---

(١) ينظر : التداولية أصولها واتجاهاتها:١٦ .

(٢) استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، الشهري :٨١ .

(3) P. Charaudeau, D.Mainguenau, Dictionnaire d᾽ analyse de discours , Editions du seuil, Par is 2002 : P99.

(٤) ينظر : مقاييس اللغة (ضمر): ٣٧١/٣ .

(٥) شرح الكافية: ٢/ ٣ .

الإلباس))[١]، فرفع الالتباس في استعمال الضمائر يحصل عندما ترد في سياق التلفظ، وتؤدي إلى بيان المقصود منها عند المخاطبين من خلال تحديد مرجعها في السياق، فهذا المنظور الوظيفي يبين جانباً مهماً من تداولية الضمائر كونها من العناصر اللغوية في السياق التواصلي ؛ لأن علم المخاطب بالمعنى المقصود يعد وسيلة من وسائل نجاح العملية التواصلية للغة، ومعنى هذا أن ((كل فعل لغوي يكون ناجحاً إذا علم المخاطب قصد وإحالة العبارة))[٢] .

ثالثاً : مفهوم البعد التداولي :

إن فهم المخاطب للملفوظ المنطوق أو المكتوب يمثل منحىً تداولياً؛ لأنه يناسب ما تبحث فيه التداولية من علاقة العلامة بمؤوليها[٣]؛ لذا يمكن أن نحدد مفهوم البعد التداولي بأنه السبيل ((الذي يُمكّن المتلقي من انجاح عملية التخاطب؛ بكشف قصد المتكلم ونواياه))[٤]، ومعنى هذا أن البعد في مجال العمل التداولي يشكّل أداة تساعد في الكشف عن العناصر اللغوية التي تكّون عملية التواصل اللغوي، ومنها إحالة الضمير إلى مرجعه فهو من المسائل التي تحتاج إلى إعمال فكر المتلقي للوصول إلى تأويل دقيق يوضح المعنى المراد من سياق التلفظ بما يناسب مقتضيات الأحوال في السياق التواصلي، من هنا صح إطلاق مصطلح (البعد التداولي) على عود الضمير لما له من أثر دلالي تداولي في النصوص اللغوية ومنها الحديث النبوي الشريف الذي آثرنا أن نبين البعد التداولي لإعادة الضمير في سياقه؛ لأن الضمائر من العناصر اللغوية ذات البعد التداولي في السياق التواصلي، فليس هناك أدل من سياق الحديث الشريف لكشف هذا البعد من خلال الممارسة التراثية المتمثلة بشرح صحيح البخاري للعيني الذي كان لتوجيهاته الدلالية أثرها في بيان الغاية من الحديث النبوي بوصفه رسالة للمتلقين من حيث الإبلاغ والتعليم والنصح والإرشاد من أجل أن يفهم الناس تعاليم الدين الإسلامي.

---

(١) شرح المفصل: ٣/ ١٥٣ـ ١٥٤ .

(٢) النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، فان دايك : ٢٦٦ .

(٣) ينظر : التداولية أصولها واتجاهاتها: ١٥ .

(٤) التداولية في الدراسات النحوية :٣، وينظر : الأبعاد التداولية في شرح المفصل :١٠ .

المطلب الثاني

البعد التداولي لعود الضمير على غير مذكور

إن الأصل في عود الضمير بحسب النظام اللغوي أن يعود على ملفوظ متقدم في الجملة أو السياق لكن هذا الأصل ليس مطلقاً، فقد يكون مرجع الضمير غير مصرح لكنه يفهم من سياق الكلام، وهنا يبرز دور المتلقي في التأويل الذي يعد العملية الفكرية التي تستهدف الوصول إلى المعنى [١]، لذلك نجد أن النحويين قد أدركوا هذا الضرب من إحالة الضمير إلى مرجعه وأطلقوا عليه (التقدم المعنوي) قال الرضي: ((التقدم المعنوي على قسمين أحدهما : أن يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بأن يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى) (اعدلوا هو أقرب للتقوى)) [المائدة : ٨]، والثاني : أن يدل سياق الكلام على المفسر التزاماً لا تضمناً كقوله تعالى : ((ولأبويه لكل واحد منهما)) [النساء :١١] ؛ لأنه لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق أن يكون ثم مورث فجرى الضمير عليه من حيث المعنى))[٢].

وبهذا يكون التقدم المعنوي لمرجع الضمير المتقدم على قسمين رئيسين : هما : التضمن، والالتزام، ولكن ثمة أقسام أخرى ربما تنضوي في الأصل تحت هذين القسمين أشار إليها بعض العلماء كالزركشي (ت٧٩٤هـ) الذي ذهب إلى أن السياق إذا دل على المفسر أُضمر ثقة بفهم السامع كإضمار (الأرض) في قوله تعالى : ((ما ترك على ظهرها من دابة)) [فاطر :٤٥]، وقوله ((كل من عليها فان)) [الرحمن :٢٦] [٣]. وجعل السيوطي (ت٩١١هـ) دلالة الحس على المفسر ضرباً من ضروب التقدم المعنوي، وحمل عليه قوله تعالى ((قال هي راودتني عن نفسي)) [يوسف:٢٦]، وقوله : ((قالت إحداهما يا أبت استأجره)) [القصص :٢٦]، فهو يرى أن الضمير في (هي) يعود على زليخا، والضمير في (استأجره) يعود على موسى عليه السلام، ولم يتقدم الملفوظ الصريح لكل منهما في سياق الآيتين [٤].

يتبين مما تقدم أن الوظيفة التداولية للضمير لا تتكشف إلا من خلال سياق الخطاب الذي يتكفل بيان مرجعيته من جهة ثم بيان وظيفته التواصلية من جهة أخرى، فالسياق في هذا النوع من إحالة الضمير إلى مفسره يعد عنصراً مهماً في تحديد طرفي الخطاب ؛ لأنه يساعد

---

(١) ينظر : في قضايا الخطاب والتداولية، د. ذهبية حمو الحاج : ٢٥.

(٢) شرح الكافية: ٤/٢.

(٣) ينظر : البرهان في علوم القرآن :٢٠/٤، والاتقان: ٢٨٢/٢ .

(٤) ينظر : همع الهوامع: ٦٥/١، ومن أسرار المخالفة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم، د. أحمد محمد عبد الراضي : ٢١.

في استحضار مرجعه غير المذكور نتيجة لتوافر القرائن التي تشكل عنصراً بارزاً من عناصر الجملة التي تكشف عن مرجع الضمير وإن لم يجرِ له ذكر[١]، وهذه القرينة تكون في الغالب معنوية تمثل عامل الربط في الخطاب فضلاً عن المساعدة في تعيين المرجع غير المذكور[٢].

وقد كان العيني مدركاً التقدم المعنوي بنوعيه التضمن والالتزام في الحديث النبوي الشريف معتمداً في تحديد مرجعية الضمير على سياق التلفظ والقرائن المحيطة بالعملية التواصلية، ومنه ما ورد في سياق قوله (صلى الله عليه وسلم) : ((كأني به أسود أفحج يقلعها حجراً حجراً))[٣]، فقد تضمن سياق الخطاب في قوله (عليه الصلاة والسلام) أكثر من عنصر إشاري، منها ما جاء معبراً عن المتكلم بالضمير المتصل، وهو الرسول (صلى الله عليه وسلم) في قوله : (كأني)، ومنها ما عبر عن الغائب بالضمير المتصل في قوله :(به) و (يقلعها) العائدان إلى مفهوم من سياق التلفظ والقرائن الحالية المحيطة بالنص، فاستعمال الضمائر أضفى بعداً دلالياً تداولياً من خلال مجيئها بسياق الإخبار الذي جعل هدم الكعبة بمنزلة المشاهد ؛ وهذا ما كشف عنه فهم ارتباط الضمائر بقصد المتكلم عند قوله للنص .

ونلمس أثر البعد التداولي الذي يتركه عود الضمير على غير مذكور في الوظيفة التواصلية لاستعمال الضمائر في النسق اللغوي للحديث الشريف، في أثناء توجيه العيني للضمير العائد في قوله : ((كأني به)) إذ يرى أنه يحتمل ثلاثة أوجه، قائلاً : ((قوله : ((كأني به)) الكلام في الضمير في لفظ : به، يحتمل ثلاثة أوجه : الأول أن يعود على البيت، والقرينة الحالية تدل عليه، أي : ملتبس به، الثاني : أن يعود إلى القالع بالقرينة الحالية أيضاً، الثالث ما قاله الطيبي : وهو أنه ضمير مبهم يفسره ما بعده على أنه تمييز، كقوله تعالى : ((فقضاهن سبع سماوات)) [فصلت : ٢] فإن ضمير بهن هو المبهم المفسر بسبع سماوات وهو تمييز، وهذه الأوجه صحيحة ماشية على قاعدة العربية، فلا يحتاج إلى تقدير محذوف، كما قال بعضهم والذي يظهر أن في الحديث شيئاً حذف ثم أكد كلامه بقوله : ويحتمل أن يكون هو ما وقع في حديث علي (رضي الله عنه) في غريب الحديث لأبي عبيدة ... ((استكثروا من الطواف بهذا البيت، فكأني برجل من الحبشة أصلع أو قال أصمع حمش الساقين، قاعد عليها وهي تهدم))[٤]))[٥].

---

(١) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د.فاضل السامرائي : ٣٤.

(٢) ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د. مصطفى حميدة: ١٥٢.

(٣) صحيح البخاري :١٤٩/٢ برقم (١٥٩٥) .

(٤) الفتن، نعيم بن حماد: ٢/ ٦٦٨ .

(٥) عمدة القاري: ٩/ ٣٤١ـ ٣٤٢، وينظر : فتح الباري: ٤٦١/٣، ومرعاة المفاتيح: ٤٨٨/٩.

يتجلى لنا من توجيه العيني لإعادة الضمائر إلى مراجعها البعد التداولي الذي تحقق بفعل فهم المعنى المقصود على الرغم من عدم ذكر مفسر الضمائر في (به) و (يقلعها) لكن العيني بفضل إدراكه لأهمية دلالة سياق الحديث والالتفات إلى أثر القرائن الحالية المحيطة بالخطاب استطاع أن يحدد مرجع الضمير في كل موضع بحسب ما تحتمله دلالة السياق وترجحه القرائن ؛ لأن عدم ذكر مفسر الضمير يعتمد على دلالة سياق التخاطب والظروف المحيطة بالخطاب التي تلازم المقصد الانجازي للمتكلم، وتكون شديدة التعلق به [١]. ومعنى هذا إننا نستطيع القول إن العيني توصل إلى أن تأويل ملفوظ ما في سياق الحديث يعتمد على معنى الجملة وسياق التلفظ سواء أكان داخلياً أم خارجياً [٢].

ولعل مما يكشف عن المفسر غير المذكور للضمير بيان أثر الوظائف النحوية في سياق الحديث والتي أوجزها العيني في وجهين : أحدهما : مبتدأ خبره قوله (يقلعها)، وهذا الوجه يقتضي أن يكون الضمير في (به) للبيت أي كأني ملتبس به وأنظر إليه، و الوجه الآخر : أن يكون ارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، والضمير للقالع، على تقدير : كأني بالقالع هو أسود [٣]. فهذه الأوجه الإعرابية توضح البعد التداولي للضمير العائد في سياق الحديث وتؤكد أننا لايمكن أن نضع حداً فاصلاً بين النحو والتداولية أو بين النظام اللغوي والاستعمال[٤]، فهذه الأوجه قد انزلت المتكلم (الرسول) (عليه الصلاة والسلام) منزلة الناظر الشاهد على فعل الرجل القالع، أي كأنه يشاهد ما تعرضت له الكعبة على يد الرجل الحبشي، والمعنى : وكأني ملتبس بالبيت و أنظر إليه أسود أفحج يقلع الكعبة حجراً حجراً [٥].

ولابد من التنبيه على مسألة مهمة ألا وهي فهم العيني لسياق التلفظ الذي جعله يحدد مرجعية الضمير في الحديث الشريف ؛ لأن الإحالة إلى فهم سياق التلفظ من الغايات التي يسعى إليها المنهج التداولي، بمعنى أنه لايمكن الإكتفاء بسياق الجملة، وهو ما وضعه فدلير وركاناتي في مقدمة حديثهم عن التداولية، إذ قالا :((لتحديد قول المخاطب ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار ليس فقط الجملة الملفوظة، ولكن أيضاً سياق التلفظ، وبعض العناصر في

(١) ينظر : الأبعاد التداولية في شرح المفصل :٧٥ .
(٢) ينظر : التداولية أصولها واتجاهاتها: ٢١ .
(٣) ينظر : عمدة القاري: ٩/ ٣٤١- ٣٤٢، وإرشاد الساري: ٣/ ١٦١ .
(٤) النص والخطاب مباحث لسانية عرفنية، الأزهر الزناد: ٣١ .
(٥) ينظر : مرعاة المفاتيح: ٩/ ٤٨٨ .

الجملة التي وظيفتها الإشارة إلى أية وضعية ينبغي اعتبار التلفظ حتى نحدد ما يقوله المخاطِب))[١].

إذن العيني توصل إلى المعنى التداولي للضمائر في سياق الحديث متخذاً من دلالة سياق الخطاب و القرائن المحيطة به وسيلة لبيان مفسر العناصر الإشارية (الضمائر) في سياق الحديث الذي وظّفها بدقة جعلت المتلقي يفهم الخطاب على النحو الآتي :

الملفوظ	السياق الحالي التواصلي	حال المتكلم	التقدير
كأني به .. يقلعها	رجل يهدم الكعبة	ينظر إليه	كأني ملتبس بالبيت أو كأني بالقالع

ويجسد العيني فهمه لمكونات السياق التواصلي ومنها الضمائر التي لا تخلو منها أية عملية تخاطب، فهي علامات لغوية يروم المتكلم منها الايجاز والاختصار في السياق التداولي الذي ترد فيه، كونها تغني عن تكرار الأسماء الظاهرة، ومنه ما روي من ((أن عثمان دعا زيد بن ثابت و عبدالله بن الزبير وسعد بن العاص وعبدالرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة ((إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم ففعلوا ذلك))[٢] .

وفي تحديد مرجعية الضمير في قوله (فنسخوها) يستند العيني إلى قرينة سياق التخاطب لبيان ذلك المرجع الذي لم يجرِ له ذكر، فيقول : ((قوله: (فنسخوها) الضمير المنصوب فيه يرجع إلى الصحف التي كانت عند حفصة بنت عمر بن الخطاب (رضي الله عنهما)، ولا يقال : إنه إضمار قبل الذكر ؛ لأن هذا الحديث قطعة من حديث آخر طويل أخرجه البخاري في الفضائل، وفيه : فأرسل عثمان إلى حفصة : أن ارسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليكِ، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبدالله بن الزبير وسعد بن العاص وعبدالرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف ...))[٣] .

إن تأمل هذا النص يبين أن العيني أفاد من فهم دلالة سياق الحديث بوصفه نصاً ذا بعد تداولي، إذ ساعده هذا الفهم على تعيين مرجع الضمير، ودعاه كذلك إلى نفي ما يمكن أن يتبادر إلى الذهن من أنه إضمار قبل الذكر، فهو يرى أن إحالة الضمير إلى مرجعه لا تخضع للمعايير الشكلية بقدر ما تخضع للسياق والقرائن المصاحبة[٤] ؛ لذا فقوله في

---

(1) Diller Anne Marie, Racanti Francois, "la pragmatique", in : langue Francaise, n 42. La-rousse, 1979: P3.

(٢) صحيح البخاري :١٨٠/٤ برقم (٣٥٠٦) .

(٣) عمدة القاري : ١٠٩/١٦، ٢٥/٢٠ .

(٤) ينظر : الأبعاد التداولية في شرح المفصل: ١٩٢ .

(فنسخوها) الضمير المنصوب فيه يرجع إلى الصحف) نابع من استقرائه لسياق التلفظ في الحديث، فهو ربط بين هذا السياق وسياق حديث آخر مما شكّل عنده قرينة لفظيه ساعدته على تحديد مرجعية الضمير ؛ لأنه فطن إلى أن المعنى المقصود : فنسخوا الصحف في المصاحف[١] .

ويمكن القول إن الوجود التداولي في سياق الحديث ساهمت فيه مجموعة من العناصر اللغوية التي تألفت من أفعال الإنجاز نحو (دعا) و (ارسلي) و (فنسخوها) وما تضمنته من ضمائر متصلة، و العناصر غير اللغوية المتمثلة بيان فضل القرآن الكريم والدعوة إلى العناية بجمعه، فالضمائر في (دعا) وفي (ارسلي) توضح أن ثمة متكلم وجَّه كلامه إلى مخاطبين استقبلوا هذا الكلام بالإجابة لما طلب منهم من جلب الصحف ثم نسخها من قبل الصحابة .

وهكذا تظهر دقة العيني في فهم الخطاب في الحديث النبوي التي تقوم على دراية في التعامل مع سياق الحديث، وتأكيده على قواعد اللغة في استعمال الضمير بدلاً من مفسره ، إذ انفرد من بين أصحاب كتب الشروح بنفي كون الضمير في (فنسخوها) من قبيل الإضمار قبل الذكر الذي يعد مخالفاً لقاعدة عود الضمير عند النحاة، ولاسيما ضمير الغائب ؛ لأنه كما يقول الرضي : ((وضعه الواضع معرفة لا بنفسه، بل بسبب ما يعود عليه، فإن ذكرته ولم يتقدمه مفسر بقي مبهماً منكَّراً لا يعرف المراد به))[٢]. ومعنى هذا أن البعد التداولي للضمير يتضح من خلال إعادته إلى مفسره المتقدم الذي يدل عليه سياق الكلام، فإحالته إلى مفسره المتقدم هي التي تثبت وجوده الدلالي التداولي ذلك الوجود الذي تظهر قيمته الاستعمالية في السياق التواصلي؛ لأن الضمير من الوحدات اللسانية التي لايمكن أن يحدد معناها إلا عند الاستعمالها في عملية التواصل كونها عناصر لا تملك أي معنى في ذاتها[٣]، فليس هناك أدل من الحديث الشريف على المعطيات التداولية للسياق التواصلي .

ويستعين العيني بدلالة السياق لتوجيه الضمير العائد في قوله (صلى الله عليه وسلم) : ((لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة))[٤] .

إن الخطاب التداولي ظاهر في سياق الحديث الشريف، فنسق الاستعمال اللغوي جاء بصيغة النهي الطلبي بأسلوب الخطاب المباشر في قوله (لا تلبسوا، لا تشربوا، لا تأكلوا) فهي

---

(١) ينظر : الفجر الساطع على الصحيح الجامع : ٧/٥ .

(٢) شرح الكافية :٢/٥ .

(٣) ينظر : القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر و آن ريبول: ١١٠ .

(٤) صحيح البخاري : ١٣/٧ برقم (٥٦٣٣) .

أفعال إنجازية الغاية منها طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء[١]؛ لذا فالنهي في سياق التلفظ خرج إلى إحدى الدلالات التي يمكن أن تفهم من سياق الحديث ومقتضى الحال الذي بيَّن أنه أفاد الأمر ؛ وهو ما قاد العيني إلى الاستدلال بدلالة أسلوب النهي على حرمة ارتداء الحرير والديباج والشرب و الأكل بآنية الذهب والفضة، قائلاً : ((وهذا الحديث يدل على تحريم استعمال الحرير والديباج وعلى حرمة الشرب والأكل من إناء الذهب والفضة، وذلك للنهي المذكور وهو نهي التحريم عند كثير من المتقدمين))[٢].

ويتجلى البعد التداولي عند العيني من خلال الربط بين التأويل والسياق الذي أعانه في تحديد مفسر الضمير في قوله (لهم) ؛ لأن إباحة هذه الكسوة والشراب والأكل بآنية الذهب والفضة وصحافها غير جائز لأحد إلا للكفار، ومعنى هذا أن الرسول حين نهى عن هذه الأمور و أضمر من تجوز لهم في الدنيا ولعل المقصد في هذه الحالة إفادة المخاطب حكماً تضمنه سياق التلفظ[٣]، وفضلاً عن ذلك فإن القيمة الدلالية المستمدة من استعمال الضمائر في النسق اللغوي للحديث الشريف ولاسيما قوله (لهم)، فمن المعلوم في العربية أن استعمال المتكلم للضمائر بدل الأسماء الظاهرة يكون لمقاصد وغايات دلالية، ومن الدلالات الوظيفية للضمير في سياق التخاطب الاختصار، والفخامة بشأن صاحبه، و التحقير[٤]، وأغلب الظن أن المعنى المقصود من إضمار الكفار في سياق الحديث تحقير شأنهم لصدهم عن الحق وانشغالهم بالدنيا ومتاعها الزائل، من هنا يبرز البعد الدلالي التداولي للضمير العائد إلى مرجع مفهوم من السياق .

ويمضي العيني معتمداً على دلالة سياق الخطاب بوصفها من المرتكزات الأساسية في تعيين المفسر غير المذكور للضمير، إذ إن الاعتماد على دلالة السياق من الأمور المهمة في تأويل النص للوصول إلى إزالة الإبهام والغموض الذي يصاحب الضمير في حالة عدم ذكر مرجعه ؛ لأن الضمير لابد من إحالته إلى مرجع معين لتحديد غرضه الدلالي، فإحالة تشكل ركناً أساسياً في عملية التواصل لأن فاعلية هذه العملية لابد لها من أن ((تقترن بالإحالة إلى مرجع ما، سواء أكانت واقعية أم خيالية، نصية أم خارجية، قبلية أم بعدية))[٥]، من هنا تتضح القيمة التداولية لمرجعية الضمير التي تمنح المخاطب فهماً دقيقاً للنص، وهو ما يمكن أن

(١) ينظر : أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس الأوسي: ٤٦٥.

(٢) عمدة القاري: ٨٩/٢١ .

(٣) ينظر : التداولية أصولها واتجاهاتها: ٤٩ .

(٤) ينظر: البرهان في علوم القرآن :١٩/٤، وظاهرة اللبس في العربية، د. مهدي أسعد عرار: ١٢٤ .

(٥) التداولية أصولها واتجاهاتها: ٨٤.

نلمحه في توجه العيني لمراجع الضمائر الواردة في سياق قوله (صلى الله عليه وسلم) : ((إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغُسلُ))[١] .

ونجده في بيانه لمفسر الضمائر في قوله (جلس، و جهدها، و شعبها) مستنداً إلى دلالة سياق التلفظ، إذ يقول : ((الضمير في جلس يرجع إلى الرجل، وكذلك الضمير المرفوع في جهدها، وأما الضمير الذي في : شعبها، والضمير المنصوب في : جهدها، فيرجعان إلى المرأة، وإن لم يمضِ ذكرها لدلالة السياق عليه، كما في قوله تعالى : ((حتى توارت بالحجاب)) [ص : ٣٢] .))[٢] .

فالعيني بوصفه متلقياً لسياق الخطاب في الحديث الشريف استطاع في ضوء فهمه لدلالة السياق التواصلي أن يحدد مرجع الضمائر بما يناسبها بحسب السياق والمقام، وكأنه أدرك أن الوصول إلى المقتضى الدلالي للحديث لا يتم إلا من بعد معرفة معنى العناصر اللغوية وكذلك من بعد اعتبار السياق وتطبيق قواعد التخاطب[٣]، اللذان يقتضيان أن يكون الضمير المستتر المرفوع في (جلس)، و(جهد) يعود على الرجل، مناسبةً للاستعمال التداولي في الموقف الكلامي للحديث الشريف، وهنا تظهر عقلية العيني في إدراك الاستعمال السياقي للضمير المستتر، إذ إن تقدير معنى الضمير المستتر يدرك بالعقل لأنه لا يملك صورةً لفظية فهو قرينة معنوية عقلية[٤]، في حين أفضى به إدراكه لمقاصد سياق الخطاب في الحديث الشريف إلى أن الضميرين البارزين في قوله (شعبها) و (جهدها) يرجعان إلى المرأة موافقاً بذلك ما قرره النحاة من أن ضمير الغائب يصح عوده على ما يحضر في ذهن المخاطب من سياق الكلام[٥]، بمعنى أن العلاقة الإسنادية الواقعة بين الأفعال الإنجازية في سياق الحديث والضمائر المستترة المتصلة بها، تفرض في ضوء قواعد المطابقة بين الضمير ومرجعه أن يكون توجيه العيني لإعادة الضمائر توجيهاً دقيقاً ينسجم مع قواعد عود الضمير في المطابقة التي تضم معان عدة أوجزها الدكتور تمام حسان بقوله: ((إن أوسع اللواصق مجالاً هي الضمائر المتصلة لأنها يمكن أن يستفاد منها ثلاثة معان هي : الشخص والعدد والنوع))[٦] ؛ ؛ لأن هذه الضمائر تمثل مظهراً من مظاهر الانسجام التطابقي والتوافق الشكلي في السياق .

---

(١) صحيح البخاري: ١١٠/١ برقم (٢٨٧) .

(٢) عمدة القاري: ٣٦٥/٣ .

(٣) ينظر : الاقتضاء في التداول اللساني، د. عادل فاخوري : ١٦٤ (بحث منشور) .

(٤) ينظر : نظام الارتباط والربط: ١٥٤.

(٥) ينظر : شرح التسهيل: ١٥٩/١، وهمع الهوامع :٧٤/١ .

(٦) اللغة العربية معناها و مبناها : ١٥٩ .

ولا يخفى ما في بيان العيني لدلالة الحديث من أثر في الكشف عن الأبعاد التداولية للضمائر الواردة في سياق الحديث، ولعل مما يبين هذا الجانب أدراكه حقيقة أن الألفاظ حين تنتظم في السياق على وفق نسق تركيبي تكون لها دلالة تفرضها طبيعة السياق مع ما يجاورها من ألفاظ لتؤدي المعنى المقصود، فهذه الدلالة تختلف عن دلالتها المجردة، لذلك نجد أن تحديده لدلالة الألفاظ في السياق منحه القدرة على تحديد مراجع الضمائر، ومنها دلالة (شعبها) التي يراد بها : اليدان والرجلان أو الفخذان والرجلان[١]، فمن خلال الكشف عن هذه الدلالة توصل إلى السياق التواصلي للحديث الشريف اقتضى عدم التصريح بلفظة المرأة مكتفياً بالكناية عن الجماع، إذ يقول : ((وقد يكتفي بالكناية عن التصريح لاسيما في أمثال هذا المكان الذي يستحي من التصريح بذكرها))[٢]، وكذلك الحال بالنسبة لـ (جهدها) فهو كناية عن الإيلاج يقول الكرماني ((فمعنى جهدها : جامعها و إنما عدل إلى الكناية للاجتناب عن التفوه بما يفحش ذكره صريحاً))[٣].

وفي ضوء ولعه بتفسير الحديث الشريف وفقهه في معناه يقف العيني عند سياق آخر مبيناً مرجعية الضمير معتمداً على دلالة سياق قوله عليه الصلاة والسلام : ((إذا رأيتموه فصوموا و إذا رأيتموه فأفطروا فإن غمَّ عليكم فاقدروا له))[٤]، فبوصفه متلقيا للنص يرى أن الضمير في قوله : ((إذا رأيتموه)) أي : الهلال، ولا يقال إنه إضمار قبل الذكر لدلالة السياق عليه، كقوله تعالى ((ولأبويه لكل واحد منهما السدس)) { النساء :١١ }، أي : لأبوي الميت))[٥] .

والعيني في تحديده لمرجع الضمير يؤكد أن السياق عامل مهم في تحليل الخطاب والكشف عن أبعاده التداولية التي تظهر عن طريق بيان القيمة الاستعمالية التي تتمثل في تعيين مرجع الضمير غير المذكور من خلال فهم المعنى المقصود وهو رؤية الهلال، فالبعد التداولي للضمير في سياق الحديث هو بيان مقصد الرسول (صلى الله عليه وسلم) من فعل الرؤية، من هنا تبرز أهمية توظيف العنصر الإشاري في الخطاب ذلك العنصر الذي يعتمد على الإحالة في تحديد دلالته، وبعبارة أخرى فإن فاعلية التواصل تقترن بالإحالة إلى مرجع ما،

(١) ينظر : عمدة القاري: ٣٦٥/٣ .
(٢) شرح سنن أبي داود: ٤٨٩/١ .
(٣) الكواكب الدراري: ١٥٢/٣ .
(٤) صحيح البخاري: ٣/ ٢٥ برقم (١٩٠٠) .
(٥) عمدة القاري : ١٠/ ٢٧١ .

فهي تتصل بمقاصد المتكلم أو الكاتب حين يستعمل بعض الأشكال اللسانية لمساعدة المتلقي على تعيين شيء ما[١] .

نستخلص مما سلف أن العيني أدرك البعد الدلالي التداولي المستفاد من توظيف الضمير العائد إلى مرجعه المفهوم من سياق الحديث الذي جعل الصوم مشروط برؤية ذلك المرجع، لذلك ((أضحت الضمائر مكوناً لا محيد عنه لإضفاء بعد تداولي على استعمال اللغة، وهو بعد يثبت أن الضمائر قد تتحول إلى وحدات معجمية لا معنى لها إذا عُزلت عن مرجعيتها الإحالية))[٢]، لهذا كان العيني موفقاً حين رفض القول بأنه إضمار قبل الذكر لما في هذا القول من مخالفة لقواعد اللغة .

(١) ينظر : التداولية أصولها واتجاهاتها: ٨٤ .

(٢) التداولية أصولها واتجاهاتها: ٨٠ .

وخلاصة ما تقدم تبين أن الحديث الشريف يتسم بدقة النظم والتلاحم والانسجام بين عدم التصريح بمفسر الضمائر من جهة والكناية من جهة أخرى، بما يناسب المعنى المقصود الذي ينجلي معه اللبس والغموض والإبهام وغير ذلك من الأمور التي تصاحب الضمائر في الاستعمال، وهو ما تنبه عليه العيني مما أتاح له فهم المقصد الدلالي في سياق الحديث الشريف الذي تجمع بلاغته بين التأثير والإقناع وهما من أبرز الظواهر الخطابية في عملية التواصل، وتحققت هذه الظواهر في الحديث لأنه يخاطب العاطفة من جانب والعقل من جانب آخر[١]. وإذا ما حاولنا تجاوز الكشف عن البعد التداولي في سياق الحديث فإن هناك جملة من المفاهيم والمبادئ التي تقوم عليها التداولية يمكن أن نتتبعها في سياق هذا الحديث، ومن هذه المفاهيم (الاقتضاء التداولي) الذي نلمحه بوضوح في هذا الحديث لأنه يقدم تفسيراً صريحاً للمفسر غير المذكور في سياق الحديث ولما لم يصرح به لأنه يكشف عما يقع خارج المنطوق[٢]، ومنها كذلك (مبدأ الكمية) وينص على أن عملية التخاطب يجب أن تكون مفيدة، أي أن يكون الخطاب دالاً على المعنى المطلوب[٣]، والحديث الشريف قد بلغ الغاية في دقة تركيبه للتعبير عن المقاصد الدلالية التي تناسب مقتضيات الأحوال، وذلك لعنايته ببيان الأحكام الفقهية وما تستلزم من توافر الأدلة التي تستعمل في إثبات البراهين عند المتلقين .

(٣) ينظر : مقدمة في نظرية البلاغة النبوية، د. عيد بلبع : ٣١٨.

(٢) ينظر : أبحاث لغوية في لسانيات النص القرآني، د. أشواق النجار:٢٣٨ .

(٣) ينظر : أبحاث لغوية في لسانيات النص القرآني : ٢٢٣ .

نتائج البحث

لقد توصل البحث إلى مجموعة نتائج يمكن أن نوجزها فيما يأتي :

ـ إن الضمائر عناصر لغوية لايمكن تحديد معناها إلا من خلال السياق الذي تؤدي فيه وظيفة الربط بصورتين : لفظية تتمثل بعود الضمير على مرجعه بوصفه عنصراً لفظياً .

ـ يشكّل عود الضمير إلى مرجعه منحىً تداولياً لما يترتب عليه فهم المخاطب للملفوظ المنطوق أو المكتوب، فهو ينضوي تحت مفهوم التداولية التي تبحث في العلاقة بين العلامة ومؤوليها .

ـ أثبت البحث أن سياق الحديث الشريف سياق تواصلي ذو قيمة دلالية كبيرة ذات أثر في نفوس المتلقين من حيث التعليم والنصح والإرشاد من أجل أن يفهموا تعاليم الدين الإسلامي .

ـ أظهر البحث أن توجيه العيني لإحالة الضمائر يعد من ضرب التقدم المعنوي لمفسر الضمير الذي يدل عليه سياق الكلام التزاماً .

ـ إن دلالة سياق الحديث الشريف تمثل أداة كاشفة لمرجع الضمير غير المذكور ؛ لأنها من أهم العناصر في تحديد طرفي الخطاب، لهذا اعتمد عليها العيني في تعيين واستحضار المرجع غير المذكور، وإدراكه لأهمية القرائن اللفظية والحالية المحيطة بالخطاب والتي مكنته من تحديد مرجع الضمير في كل موضع بحسب ما تحتمله دلالة السياق وترجحه القرائن .

ـ أدرك العيني أثر البعد التداولي لعود الضمير من خلال فهمه لطريقة استعمال الضمائر في النسق اللغوي للحديث الشريف، إذ جعلته يكشف عن المقصد الإنجازي في الحديث، ولاسيما في توجيه ((كأني به ... يقلعها)) الذي صور لنا الرسول كأنه شاهد ناظر على فعل الرجل القالع، في سياق إخباري يجعل المتلقي يشاهد طريقة هدم الكعبة .

ـ انطوى سياق الحديث الشريف على بعض المفاهيم والمباديء التي تقوم عليها التداولية، ومنها (الاقتضاء التداولي) الذي يقدم تفسيراً للمرجع غير المذكور ؛ لأنه يكشف عما يقع خارج المنطوق من ظروف، ومنها كذلك (مبدأ الكمية) الذي يقتضي أن تكون عملية التخاطب مفيدة دالة على المعنى المقصود . فهذا المبدأ يعد سمةً بارزةً في سياق الحديث النبوي الشريف .

ثبت المصادر

أولاً: الكتب :

- أبحاث لغوية في لسانيات النص القرآني بين التنظير والتطبيق : د. أشواق محمد إسماعيل النجار، عالم الكتب الحديث، أربد . الأردن، ط١، ٢٠١٣م .
- الاتقان في علوم القرآن : جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب . مصر، ١٣٩٤هـ . ١٩٧٤م .
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري : شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني (ت٩٢٣هـ) ، المطبعة المنيرية ببولاق . مصر، ط٧، ١٣٢٢هـ .
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين : د. قيس إسماعيل الأوسي، بيت الحكمة . بغداد، ط١، ١٩٨٨م .
- استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية : عبدالهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، ط١، ٢٠٠٤م .
- الأفق التداولي نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية : د . إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث، أربد . الأردن، ط١، ١٤٣٢هـ . ٢٠١١ م .
- البرهان في علوم القرآن : بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت . لبنان، ط١، ١٣٧٦هـ . ١٩٥٧ م .
- التداولية أصولها واتجاهاتها : جواد ختام ، كنوز المعرفة للطباعة والنشر، عمان . الأردن، ط١، ١٤٣٧هـ . ٢٠١٦ م .
- التداولية في الدراسات النحوية : د . عبدالله جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٤م .
- التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي : مسعود صحراوي ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت . لبنان، ط١، ٢٠٠٥م.
- الجملة العربية تأليفها و أقسامها : د. فاضل السامرائي، دار الفكر، بيروت . لبنان، ط٣، ١٤٣٠هـ . ٢٠٠٩ م .
- شرح التسهيل : محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي ، تحقيق : د. عبدالرحمن السيد، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ .
- شرح سنن أبي داود : بدر الدين العيني (ت٨٥٥ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط١، ٢٠٠٨م .

- شرح الكافية : رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان (د،ط) .
- شرح المفصل : موفق الدين بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تحقيق : أحمد السيد، المكتبة التوقيفية، القاهرة (د، ط) .
- صحيح البخاري : أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢ هـ .
- ظاهرة اللبس في العربية جدل التواصل والتفاصل : د. مهدي أسعد عرار، دار وائل للنشر، عمان . الأردن، ط١، ٢٠٠٣م .
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري : بدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هـ) ، تحقيق : عبدالله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط١، ٢٠٠٩م .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ)، دار المعرفة ، بيروت . لبنان، ١٣٧٩هـ .
- الفتن : أبو عبدالله نعيم بن حماد المروزي (ت ٢٢٨هـ)، تحقيق : سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ .
- الفجر الساطع على الصحيح الجامع : محمد الفضيل بن محمد الفاطمي ، تحقيق : فؤاد ريشة، المغرب (د، ط) .
- في قضايا الخطاب والتداولية : د. ذهبية حمو الحاج، كنوز المعرفة للطباعة والنشر، عمان . الأردن، ط١، ١٤٣٧هـ . ٢٠١٦م .
- القاموس الموسوعي للتداولية : جاك موشلر و آن ريبول، ترجمة : عدد من الأساتذة بإشراف د. عزالدين المجدوب (د. ط) دار سيناتراه ـ تونس ٢٠١٠م .
- الكواكب الدراري : الكرماني، دار إحياء التراث العربي ، بيروت . لبنان، ١٤٠١هـ . ١٩٨١م .
- اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمام حسان، عالم الكتب، بيروت . لبنان، ط٤، ١٤٢٥ هـ . ٢٠٠٤ م .
- مباحث لسانية عرفنية : الأزهر الزناد، دار نيبور، الطبعة الأولى، العراق ٢٠١٤م .
- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : أبو الحسن بن محمد المباركفوري (ت ١٤١٤هـ)، دار البحوث العلمية والدعوة، بنارس . الهند، ط٣، ١٤٠٤ هـ . ١٩٨٤م .
- مقاييس اللغة : أحمد بن الحسين بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق : عبدالسلام هارون، دار الفكر، القاهرة ١٣٩٩هـ . ١٩٧٩م .

❖ مقدمة في نظرية البلاغة النبوية السياق وتوجيه دلالة النص : د. عيد بلبع ، بلنسية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ . ٢٠٠٨م .
❖ من أسرار المخالفة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم: د. أحمد محمد عبدالراضي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٨ هـ . ٢٠٠٧م .
❖ النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي التداولي : فان دايك ، ترجمة : عبدالقادر قنيني، أفريقيا الشرق، ٢٠٠٠م .
❖ نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: د. مصطفى حميدة، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٧م .

ثانياً : الرسائل الجامعية :

❖ الأبعاد التداولية في شرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، مهند ناصر حسين، رسالة ماجستير، آداب المستنصرية ٢٠١٨م.

ثالثاً : البحوث المنشورة في الدوريات :

❖ الاقتضاء في التداول اللساني : د. عادل فاخوري، مجلة عالم الفكر ـ المجلد (٢٠)، العدد (٣)، الكويت ١٩٨٩ م .

رابعاً: الكتب الأجنبية:

❖ Diller Anne Marie, Racanti Francois, "la pragmatique", in : langue Francaise, n 42. La-rousse, 1979.
❖ P. Charaudeau, D.Mainguenau, Dictionnaire d' analyse de discours , Editions du seuil, Par is 2002.

The Deliberative Dimension of Conscience Pronoun Is not Mentioned by Al-Aini in his Book The Omdet of Al-Qari

Ezzat Iraheem Hamash **Mohanad Majeed Buraa**

University of Tikrit \ collage of Arts

Abstract

Taking into consideration that the pronoun returns into something is not mentioned in the context to clarify the pragmatic dimension describing it as linguistic factor perform a pragmatic function in the conversation process.

This study proves the impact of the indication of the context of situation in the prophetic Hadith in determining the pronoun. This took into account by Al-Aa'inee as a means of uncovering the pragmatic function of pronouns, which is clarified by the context of situation which explains the pronouns' indication and its pragmatic function.

Key words: deliberative dimension, conscience, context connotation.